

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : ع.122

تاريخ القرار: 16 جانفي 2015

قرار

بتاريخ 16 جانفي 2015، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع.122 سد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

في شخص ممثلا القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بـ

المدعى: شركة

من جهة

شخص ممثلا القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة

المدعى عليهما: شركتي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع.01 سد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع.46 سد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع.01 سد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبقانون ع.10 سد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع.3026 سد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع.53 سد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع.54 سد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريعات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة بتاريخ 24 ديسمبر 2014 والمتضمن طلبها الإذن بالسحب الفوري للعرض التجاري « promo 9 mois d'ADSL gratuit » الذي أقدمت شركة بتسويقه ولجميع الوسائط الإخبارية المتعلقة به وذلك إلى حين البت في أصل النزاع موضوع القضية الأصلية.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن 24 ديسمبر 2014 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عدد 159-تضمنت إدعائها تعمد شركة ، تسويق العرض التجاري « promo 9 mois d'ADSL gratuit » الذي يخول للمشتركين فيه الانتفاع بخدمات الأنترنت عبر الخطوط الرقمية اللامتوازية مدة 19 شهرا كاملة بسعر 10 أشهر فقط بالإضافة إلى العديد من الامتيازات الأخرى مشككة في حصول هذه العرض على موافقة الهيئة الوطنية للاتصالات طبقا لمقتضيات الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 باعتبار تضمنه تعريفات مفرطة الانخفاض مقارنة بالكلفة الحقيقية للعرض ومؤكدة أن تلك التعريف من شأنها الحط من القيمة التنافسية لسوق الأنترنت والمس من قواعد المنافسة النزيهة لوضعها بقية مزودي خدمات الأنترنت في وضع يستحيل عليهم معه تقديم عروض شبيهة وانتهت إلى طلب التصريح بمخالفة العرض موضوع التظلم لمبادئ المنافسة المشروعة والإذن بالسحب الفوري للعرض كتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات إذا ما ثبت عدم احترام الخصيصة لمقتضيات الأمر عدد 3026 لسنة 2008.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تسويق العرض « promo 9 mois d'ADSL gratuit » المشار إليه أعلاه مؤكدة خرق المدعى عليهما للتراتب المنظمة للعروض التجارية وخاصة للأمر عدد 3026 لسنة 2008 وتعتمدها ترويجه بواسطة تعريفات مفرطة الانخفاض تحول دون إمكانية تقديم عرض مماثل له من قبل بقية مزودي خدمات الأنترنت، وهو ما ألحق بها حسب دعواها، أضرارا يصعب تداركها. وانتهت إلى طلب الإذن بالسحب الفوري للعرض المتظلم منه وجميع معلقاته الإخبارية

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة للعرض المتظلم منه محرر من طرف الاستاذ ؛ تحت عدد 4689 بتاريخ 15 ديسمبر 2014 مصحوبا بالوثيقة الإخبارية

للعرض موضوع المعاينة المستخرجة من الموقع www.tn.



الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى طلب اتخاذ تدابير وقائية تقضي بسحب الترويجي للأنترنات القارة « promo 9 mois d'ADSL gratuit » .

وحيث لئن أقامت المدعية الدليل على وقوع الترويج الفعلي للعرض المتظلم منه من خلال محضر المعاينة الذي قدمته كسند لدعواها، فإن ذلك المحضر خلا مما يثبت أن المشغل هو صاحب العرض التجاري ومروجه الفعلي خاصة وأن الوثيقة الإشهارية موضوع المعاينة والمستخرجة من الموقع الإلكتروني www.-----.tn لا تكفي لإثبات وقوف شركة بصفتها كمشغل شبكة عمومية للاتصالات وراء عملية تسويق العرض باعتبار أن المزود التابع لها يشترك معها في إشهار عروضه التجارية على نفس الموقع الإلكتروني المذكور فضلا على أن العروض التجارية المتعلقة بتوفير خدمة الانترنت بواسطة الخطوط الرقمية اللامتوازية ADSL هي من اختصاص مزودي خدمات الانترنت.

وحيث أن ما أقرت به المدعية نفسها صلب عريضة الدعوى بقولها أن **«التعريفية المعتمدة من طرف المدعى عليها من شأنها أن تحول دون احترام قواعد المنافسة لوضعها بقية مزودي خدمات الأنترنت في وضع يستحيل عليهم معه تقديم عروض شبيهة»** يؤكد ما سبق استخلاصه من نتائج بعد فحص مؤيدات الدعوى .

وحيث أضحى التثبت من صاحب العرض المتظلم منه يستوجب إجراء أبحاث وتحقيقات تخرج عن المناط الإستعجالي الذي رفعت فيه دعوى الحال.

وحيث يغدو في ضوء ما سبق بسطه مطلب الرامي إلى إيقاف العرض التجاري المتظلم منه غير مؤسس على أسانيد وجيهة واتجه رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

